International Service
for Human Rights

إجراءات الإبلاغ خلال مراجعة التقارير الدورية للدول الأطراف

خارطة طريق لمشاركة المجتمع المدني في أعمال اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

نسخة 2025

عن الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR)

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية مستقلة تكرس جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونؤدي عملنا هذا من خلال دعم المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وتعزيز نظم حماية حقوق الإنسان، وقيادة والانضمام إلى تحالفات لإحداث التغيير في واقع حقوق الإنسان.

للمزيد عن اللجنة الأفريقية، يُرجى الرجوع إلى الموقع التعليمي للخدمة الدولية لحقوق الإنسان: https://academy.ishr.ch

ISHR Academy

المساهمون/المساهمات

المؤلفات/المؤلفون: أديليد إيتونغ كامى، سالومي بوسيف، أنطوان تريمبلاي
الصورة: Atticmedia لصالح الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (باستخدام MidJourney)

حقوق الملكية والتوزيع

الحقوق © للخدمة الدولية لحقوق الإنسان. يمكن إعادة إنتاج محتوى هذه المطبوعة لأغراض التدريب أو للأغراض التعليمية أو لأية أغراض أخرى غير تجارية، على شرط الإعلان بوضوح بأن الخدمة الدولية لحقوق الإنسان هي مصدر المعلومات المقتبسة. كما يحق للغير توزيع هذه المطبوعة وعمل رابط إلكتروني إليها من مواقعهم الإلكترونية، بشرط الإعلان بوضوح بأن الخدمة الدولية لحقوق الإنسان هي المصدر. لا يُسمح بإعادة إنتاج أو نشر جزء من هذه المطبوعة لأغراض تجارية دون تصريح مُسبّق وصريح بذلك من حملة حقوق الملكية.

شكر وتنويه

تتقدم الخدمة الدولية لحقوق الإنسان بالشكر والتقدير لمؤسسة «الخبز من أجل العالم» و«هيئة المساعدة الأيرلندية» على دعمهما لهذا المشروع. ومحتوى هذه المطبوعة تقع مسؤوليته بالكامل على مؤلفيه ولا يمكن بأي حال اعتباره يعكس آراء هذه المؤسسات.

إخلاء للمسؤولية

رغم بذل كافة الجهود الممكنة لضمان دقة وموثوقية المعلومات الواردة في هذه المطبوعة، فإن الخدمة الدولية لحقوق الإنسان لا تضمن ولا تتحمل المسؤولية القانونية بأي حال نتيجة لأية أخطاء ربما وردت في المعلومات المستخدمة في هذه المطبوعة أو معلومات مقدمة من خلالها. يسرنا تصحيح أية أخطاء قد نُبلّغ بها على: information@ishr.ch

المحتويات

المقدمة 2

معلومات أساسية عن اللجنة الأفريقية 3

ما هي آلية إعداد تقارير الدولة؟ 4

التحديات العامة 5

الإرشادات الخاصة بتقارير الدول 7

عملية تقرير الدولة 9

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أنّ تشارك في كل مرحلة من المراحل 10

المُراجعة الأوّلية للتقارير من قِبل اللجنة الأفريقية 12

عرض تقرير الدولة أثناء الدورة العلنية للجنة الأفريقية 13

التقييم النهائي لتقرير الدولة واعتماد التوصيات الختامية 15

رفع الملاحظات الختامية للدولة لتقدم التعليقات عليها 16

تنفيذ الدولة للتوصيات 17

دراسات حالة للاشتباك في عملية الاستعراض الدوري 18

1. ناميبيا - وقف تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين الطرفين 18
2. النيجر – التزام أعضاء اللجنة بضمان إتاحة مساحة لتمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة 19

الختام 20

المقدمة

إن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (أو «اللجنة الأفريقية» اختصارًا، وبالإنكليزية "ACHPR")،[1] التي تشكلت بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب – المُعتمد من قِبل الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي في عام 1981 - هي هيئة إقليمية شبه قضائية مقرها بنجول في غامبيا، وهي مؤسسة حقوق الإنسان الأساسية للاتحاد الأفريقي.

يطالب الميثاق الأفريقي الدول الأعضاء بتفعيل الحقوق المكفولة بموجبه على المستوى المحلي. ولضمان تنفيذ الدول للميثاق بشكل فعّال، تُجري اللجنة الأفريقية الاستعراضات الدورية للدول،[2] والتي تُعدّ الإجراء الأساسي للجنة على مسار حماية حقوق الإنسان. الاستعراض الدوري للدولة («أو آلية إعداد تقرير الدولة») تغطيه المادة 62 من الميثاق الأفريقي. وتطالب هذه المادة الدول الأعضاء كافة بتقديم تقرير كل سنتين عن التدابير التشريعية وغيرها من التدابير والإجراءات المُتخذة لتفعيل الحقوق والحريات التي يقرها ويضمنها الميثاق الأفريقي. ويُعتبر النظر في تقارير الدول من العناصر الأساسية لأعمال اللجنة الأفريقية، والهدف من هذه العملية بحسب اللجنة الأفريقية هو «خلق قناة للحوار البنّاء» مع الدول حول تنفيذ الدول للميثاق الأفريقي. وتُمثل آلية إعداد تقرير الدولة فرصة لتقييم الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الدولة الخاضعة للاستعراض، والتعرف على المعوقات التي حالت دون الضمان الكامل للحقوق المكفولة، وصوغ توصيات لتحسين ممارسات الدولة في مضمار حقوق الإنسان.

وتُعَدّ مشاركة المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري للدولة أمرًا حيويًا لضمان نجاحها. الحق أن مشاركة المجتمع المدني تتيح نقل وجهات نظر منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات غير الربحية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم، بشأن وضع حقوق الإنسان في دولة ما، الأمر الذي يكمّل أو يثري أو حتى يناقض ويصحّح الرواية الحكومية، بما يسهم في تمكين اللجنة الأفريقية من الحصول على صورة أقرب ما تكون إلى الشمول والدقة حول الواقع الميداني لحقوق الإنسان في تلك الدولة. علاوة على ذلك، يمكن لمشاركة المجتمع المدني أن تساهم في تحسين جودة التوصيات النهائية الصادرة عن اللجنة الأفريقية تجاه الدولة عند انتهاء الاستعراض، كما يمكن أن تعزز فعالية المتابعة على مستوى تنفيذ هذه التوصيات وطنيًا.

ورغم هذه الإمكانيات، إلا أن آلية إعداد التقارير من قبل الدول الأطراف تواجه عددًا من التحديات الجدية. فعمومًا، أبدت الدول الأطراف مستوى منخفضًا من التفاعل مع هذه الآلية: إذ أن غالبية الدول لا تلتزم بإعداد التقارير في مواعيدها. كما أن هناك تقاعسًا في الانخراط الفعّال مع اللجنة الأفريقية؛ في حين تفتقر اللجنة نفسها إلى القدرات المؤسسية الكافية لضمان المتابعة الملائمة وتنفيذ توصياتها.

من ناحية أخرى، لم تُظهر منظمات المجتمع المدني انخراطًا واسع النطاق في هذه الآلية. فعدد قليل نسبيًا من منظمات المجتمع المدني يشارك بشكل منتظم في جلسات اللجنة الأفريقية، كما أن المنظمات التي تشارك لا تركز غالبًا على آلية إعداد التقارير الخاصة بالدول. يضاف إلى ذلك أن الإرشادات المتاحة حول كيفية تفاعل منظمات المجتمع المدني مع اللجنة الأفريقية لا تولي اهتمامًا كافيًا بهذه الآلية تحديدًا.

خارطة الطريق هذه إذن هي محاولة لسد هذه الفجوة ولتشجيع منظمات المجتمع المدني على الاشتباك أكثر مع هذه الآلية. وتوفّر الخارطة معلومات أساسية عن الآلية (بما يشمل المسؤوليات المترتبة على الدولة إزاء الآلية)، ووصفًا للتحديات، ونصائح وإرشادات بناء على التجربة الملموسة لمنظمات المجتمع المدني المشتبكة مع أعمال اللجنة الأفريقية.

1 الموقع الرسمي للجنة الأفريقية: https://achpr.au.int/en

2 إجراءات إعداد الدول للتقارير وأدلتها الإرشادية، موقع اللجنة الأفريقية 2025: https://achpr.au.int/en/states/reporting-procedures

معلومات أساسية عن اللجنة الأفريقية

تشكلت اللجنة الأفريقية في عام 1986 بموجب الميثاق الأفريقي، وتحديدًا بموجب المواد 30 إلى 45 منه. تتألف اللجنة الأفريقية من 11 عضوًا مفوضًا ترشحهم الدول وتوافق عليهم جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وذلك لفترة 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويخدم كافة أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدولهم.

تشمل صلاحيات اللجنة الأفريقية:

- تعزيز حقوق الإنسان.
- حماية حقوق الإنسان.
- تفسير نصوص الميثاق الأفريقي.
- أية مهام أخرى يكلفها بها الاتحاد الأفريقي.

وفقًا لذلك، ينبثق عن الميثاق الأفريقي مجموعة واسعة من الأنشطة، من بينها النظر في البلاغات المقدَّمة من الدول أو الأفراد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان؛ وإنشاء آليات خاصة[3] تركّز على قضايا موضوعية معينة؛ وإجراء بعثات لتقصي الحقائق في بعض البلدان بشأن أوضاع انتهاكات حقوق الإنسان؛ وإصدار بيانات علنية بشأن قضايا أو أوضاع متعلقة بحقوق الإنسان؛ وتطوير أدوات قانونية غير ملزمة، وغيرها من الأنشطة. ويمكن لكل من المجتمع المدني والدول التشارك في هذه الأنشطة المختلفة بطرق متعدّدة.

لمزيد من المعلومات عن اللجنة الأفريقية وآلياتها، نشجعكن/م على الرجوع إلى هذه الصفحة من موقع الخدمة الدولية لحقوق الإنسان التعليمي: https://academy.ishr.ch/learn

3 صفحة الآليات الخاصة، اللجنة الأفريقية: https://achpr.au.int/en/special-mechanisms

ما هي آلية إعداد تقارير الدولة؟

يُعد الاستعراض الدوري للدولة الآلية الرئيسية التي تعتمدها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ضمن صلاحيتها الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان.

وبموجب الميثاق الأفريقي، تلتزم الدول الأطراف بتقديم تقارير إلى اللجنة الأفريقية كل عامين، توضح فيها الخطوات المتخذة لضمان تنفيذ الحقوق المنصوص عليها في الميثاق. وبالمثل، قد تُلزم الدول أيضًا بتقديم تقارير عن تنفيذ بروتوكول مابوتو و/أو اتفاقية كمبالا، إذا كانت قد صدّقت عليهما. وتنص المبادئ التوجيهية[4] التي توفرها اللجنة الأفريقية للدول بشأن إعداد التقارير على وجوب أن تتضمن هذه التقارير معلومات حول الإطار القانوني لإدماج الحقوق في الأنظمة الوطنية، ومدى نجاح هذه التدابير في ضمان التمتع الفعلي بهذه الحقوق على أرض الواقع.

كما أُشير سابقًا، فإن من الأهداف الأساسية لهذه العملية هو خلق بيئة بنّاءة للحوار. ومن ثمّ، تهدف هذه الآلية إلى توفير قاعدة لتبادل الآراء بين اللجنة الأفريقية والدول، بغرض تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في سياق تنفيذ الميثاق الأفريقي.

وتتضمن هذه العملية المراحل التالية:

1. تقديم الدولة لتقريرها الدوري
(بحد أقصى، قبل 120 يومًا من انعقاد الدورة الاعتيادية التي تخضع فيها الدولة للاستعراض)

2. تقديم تقارير المجتمع المدني الموازية وتقارير الأطراف الأخرى
(بحد أقصى، قبل 30 يومًا من انعقاد الدورة الاعتيادية التي تخضع فيها الدولة للاستعراض)

3. النظر في تقرير الدولة الدوري
(أثناء انعقاد الدورات الاعتيادية للجنة الأفريقية)

4. اعتماد الملاحظات الختامية
(بعد الدورات الاعتيادية للجنة الأفريقية، التي تُنظر خلالها تقارير الدول)

5. إتاحة تقارير الدول على موقع اللجنة الأفريقية قبيل الجلسة الاعتيادية[5] التي يُستَعرَض خلالها تقرير الدولة، ما إن تقدم الدولة تقريرها.

4 آلية تقارير الدول والمبادئ التوجيهية، اللجنة الأفريقية: https://achpr.au.int/en/states/reporting-procedures

5 الموقف الراهن لتقارير الدول، اللجنة الأفريقية: https://achpr.au.int/en/states-reporting-status

التحديات العامة

تُعاني آلية تقارير الدولة من عدة تحديات كبيرة، وتشمل ما يلي:

- **عدم مشاورة المجتمع المدني أثناء صياغة الدولة لتقريرها:** توصي إرشادات إعداد التقارير الموازية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بأن تقوم الدولة، عند إعداد تقريرها، بإدماج مساهمات المجتمع المدني (انظر القسم المتعلق بإعداد التقرير الحكومي). وإذا كان هذا هو الحال في بلدك، يُستحسن النظر في المشاركة أو الضغط من أجل عقد الدولة لمشاورات عامة. لكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الأمر لا يكون ممكنًا دائمًا على أرض الواقع، سواء بسبب عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في إشراك المجتمع المدني. وفي مثل هذه الحالات، يُنصح بالنظر في إعداد وتقديم تقرير ظل مستقل باسم منظمتك غير الحكومية.

- **التأخر في تقديم الدول لتقاريرها:** يُعدّ تأخر الدول في تقديم تقاريرها أمام اللجنة الأفريقية من التحديات الكبرى التي تواجه الناشطات/ين. فحتى الدورة الاعتيادية الحادية والثمانين للجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2024، لم تكن سوى عشر دول أفريقية قد أوفت بالتزاماتها بالكامل في تقديم التقارير الدورية، وهي: الكاميرون، وساحل العاج، ومصر، وإريتريا، وكينيا، وموريتانيا، وموزمبيق، والسنغال، وأوغندا، وزامبيا. في المقابل، كانت خمس دول أخرى بصدد إعداد تقارير مجمّعة متأخرة، وهي: بوركينا فاسو، وأنغولا، وإثيوبيا، وموريشيوس، وزيمبابوي. كما تأخرت عشر دول بتقرير واحد، وثلاث دول بتقريرين، ودولة واحدة بثلاثة تقارير، وتسع عشرة دولة بأكثر من ثلاثة تقارير، في حين لم تُقدِّم ست دول أي تقرير منذ تأسيس اللجنة، وهي: جزر القمر، وغينيا الاستوائية، وغينيا بيساو، وساو تومي وبرينسيبي، والصومال، وجنوب السودان.[6] وعلاوة على ذلك، فإن العقوبات المترتبة على عدم الامتثال شبه معدومة. صحيح أن اللجنة الأفريقية تواظب على الإبلاغ عن هذا الأمر خلال دوراتها، وترفعه إلى هيئات الاتحاد الأفريقي الأخرى، إلا أن الإجراءات المتخذة لضمان تقديم التقارير في الوقت المناسب تبقى محدودة. ويُشكّل هذا الوضع عائقًا كبيرًا أمام انخراط المجتمع المدني، لاسيما في الدول التي لم تُقدِّم تقارير قط.

6 موقف الدول من تقديم تقاريرها إلى اللجنة الأفريقية، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان 2025:
https://ishr.ch/latest-updates/achpr81-situation-of-state-reporting-at-the-african-commission/

- **غياب الوضوح في توقيت استعراض تقارير الدول:** تُعدّ ضبابية الجدول الزمني لاستعراض تقارير الدول عقبة إضافية أمام منظمات المجتمع المدني، إذ يصعب عليها التخطيط لمشاركتها الفعالة. فعادةً ما تُحدَّد الدول التي ستخضع لاستعراض تقاريرها في دورة معينة خلال الدورة التي تسبقها، غير أن الوثائق ذات الصلة، لا سيما التقارير، قد تُنشر قبل الاستعراض المقرر بفترة تتراوح بين بضعة أشهر وأيام معدودة. كما قد يؤجَّل الاستعراض في اللحظة الأخيرة إلى دورة لاحقة، بما في ذلك بناءً على طلب الدولة نفسها. وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني التخطيط لتدخلات ذات صلة تتزامن مع تاريخ مناقشة التقرير.

- **تأخر استعراض تقارير الدول:** حتى عند الإعلان عن الجدول الزمني، كثيرًا ما تتأخر مداخلات الدول. فعلى سبيل المثال، كان من المقرر أن يجري استعراض تقرير موريشيوس خلال الدورة الاعتيادية الحادية والثمانين، غير أنها أُرجئت إلى الدورة التالية. ولا يُعدّ ذلك مؤشراً مقلقاً على ضعف التزام الحكومة فحسب، بل يضع كذلك عبئاً إضافياً على منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تعمل بموارد محدودة، ويجعل من الصعب عليها التواجد خلال الدورة المعنية.

- **غياب بيانات شفوية من المجتمع المدني أثناء جلسات الاستعراض:** رغم أن منظمات المجتمع المدني يمكنها حضور الجلسات التي تُناقش خلالها تقارير الدول، إلا أنها لا تملك الحق في إلقاء بيانات شفوية أو طرح أسئلة خلال هذه الجلسات. ولهذا السبب، يُوصى بأن تتضمن تقارير المجتمع المدني أسئلة واضحة ومحددة، على النحو الموضّح في القسم التالي.

- **ضعف التركيز على المتابعة:** تُعدّ المتابعة من الجوانب المهملة في عمل اللجنة الأفريقية. فعلى الرغم من أن اللجنة تنشر تقارير الدول على موقعها الإلكتروني، فإن الملاحظات الختامية الصادرة عنها متوفرة فقط في عدد محدود من الحالات بعد إجراء الاستعراض، ما يُضعف القدرة على مراقبة مدى استجابة الدول للتوصيات الصادرة.

الإرشادات الخاصة بتقارير الدول

من أجل تسهيل عملية إعداد تقارير الدول، وضعت اللجنة الأفريقية مبادئ توجيهية[7] بشأن إعداد تقارير الدول الأطراف. وتركّز اللجنة على نوعين من تقارير الدول: التقارير الأولية والتقارير الدورية. وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية تميز بين هذين النوعين بشكل موسّع، إلا أن الأسئلة التي تُعالج في كليهما تكاد تكون متطابقة. ويتمثل الفرق الأساسي في أن التقرير الأولي يجب أن يوفّر معلومات شاملة، في حين ينبغي أن تركّز التقارير الدورية على التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق للدولة وعلى ردودها على الملاحظات والتوصيات.

وتطلب المبادئ التوجيهية للجنة الأفريقية تقديم معلومات تغطي طيفاً واسعاً من قضايا الحقوق على المستوى الوطني:

- الحقوق المدنية والسياسية.
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- حقوق الشعوب.
- حقوق وواجبات معينة نصّ عليها الميثاق الأفريقي.
- إزالة كل أشكال التمييز بناء على العرق أو الهوية أو النوع الاجتماعي (الجنساني) أو الإثنية أو الدين أو دولة المولد والمنشأ.

وعلى الرغم من أن هذه المبادئ التوجيهية تركز على أحكام الميثاق الأفريقي، فإنها تستند أيضًا إلى مجالات أخرى من القانون الدولي، لا سيّما في الأقسام المتعلقة بالتمييز ضد النساء وبجريمة الفصل العنصري. وفي المبادئ التوجيهية الخاصة بالتقارير بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المعروفة بـ «مبادئ تونس التوجيهية للتقارير»)، تحدد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب معايير وحقوقًا محددة تطلب تقديم معلومات بشأنها. وينبغي للمنظمات المدنية الراغبة في الانخراط في هذه العملية أن تطّلع بدقة على نوعية المعلومات التي تطلبها اللجنة. كما اعتمدت اللجنة أيضًا مبادئ توجيهية لإعداد التقارير الخاصة بـ «بروتوكول مابوتو» بشأن حقوق النساء في أفريقيا، وكذلك بشأن الصناعات الاستخراجية وحقوق الإنسان والبيئة.

كقاعدة عامة، ثمة أسئلة أساسية يجب التطرّق إليها في كل قسم من أقسام تقرير الدولة:

- هل الحق المعني محمي بموجب دستور الدولة؟
- ما القوانين والسياسات الوطنية الأخرى التي تنظم التمتع بهذا الحق؟
- ما القيود المفروضة على هذا الحق؟
- هل يمكن تفعيل أحكام الميثاق الأفريقي ذات الصلة بهذا الحق في المحاكم الوطنية؟
- ما هي قنوات الانتصاف القائمة حال انتهاك هذا الحق؟
- ما التدابير الأخرى التي جرى اتخاذها لضمان احترام هذا الحق من حيث الممارسة (في حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد يشمل هذا البرامج والسياسات الاجتماعية، بموجب نصوص «مبادئ تونس التوجيهية للتقارير» المذكورة أعلاه)؟
- ما العقبات التي تحول دون تحقيق هذا الحق بشكل كامل؟
- بالإضافة إلى الرد على الأسئلة الموضوعية المشار إليها أعلاه، من المهم أن تتضمن التقارير معلومات مفصلة تكون مفيدة في تقييم حالة حقوق الإنسان في كل دولة.

7 ملحوظات توجيهية عن تقارير الدول، اللجنة الأفريقية، 2023: https://achpr.au.int/fr/node/3762

ويمكن أن تساهم المقترحات التالية في ضمان شمولية التقرير:

- ينبغي أن يتضمن التقرير المرفقات التالية: نسخًا من القوانين واللوائح والاتفاقيات والأحكام القضائية ذات الصلة، لتسهيل النظر فيها. كما يجب أن يشمل التقرير مناقشة مفصّلة للأحكام القانونية ذات الصلة.
- يجب أن يستند التقرير، قدر الإمكان، إلى حالات وإجراءات ملموسة، لأنها أكثر فاعلية في توضيح أوضاع حقوق الإنسان من الادعاءات العامة بأن الحقوق مصانة.
- ينبغي أن يتناول التقرير مدى التمتع الفعلي بالحقوق في الممارسة، وليس فقط الجهود التي بذلتها الدولة الطرف.
- يتيح استخدام إحصاءات موثوقة إمكانية إجراء تقييم ملموس واستعراض مدى تقدم الدولة في تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.
- ينبغي إعداد التقرير بأسلوب تشاوري يشمل الوزارات والهيئات الحكومية إلى جانب منظمات المجتمع المدني التي تمتلك إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة.
- ولضمان الشفافية، ينبغي أن يحتوي التقرير على قسم خاص بالمنهجية المستخدمة، ووصف لمشاركة المجتمع المدني في عملية الإعداد، وهي نقطة ستطرحها اللجنة الأفريقية أثناء الاستعراض (انظر مثلًا تجربة موزمبيق).[8]
- يجب أن يتناول التقرير طيفًا واسعًا من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات، وحقوق النوع الاجتماعي، وغيرها.
- يجب على التقرير أن يعترف بالتحديات التي تواجه إعمال حقوق الإنسان، وأن يتضمن ردودًا على الانتقادات السابقة التي وجّهتها اللجنة الأفريقية، أو الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، أو منظمات المجتمع المدني.

ومن واقع الجلسات السابقة، فإن **الأسئلة المتكررة** التي توجهها اللجنة الأفريقية للدول تتعلق بما يلي:

- طلب تقديم إحصاءات.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد التقرير.
- مدى التزام التقرير بالمبادئ التوجيهية.
- الربط بين الحقوق المُبلّغ عنها والمواد ذات الصلة في الميثاق الأفريقي.
- الإجراءات الإيجابية والملموسة التي اتُخذت لضمان الحقوق المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي.

8 على موزمبيق الإعلان عن التدابير التي اتخذتها لتحسين حماية المدافعات/المدافعين عن الحقوق، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (2024) [بالإنكليزية]: https://ishr.ch/latest-updates/achpr79-mozambique-should-share-the-measures-taken-to-better-protect-defenders/

عملية تقرير الدولة

هذه هي عملية صياغة الحكومة للتقرير الخاضع للاستعراض. لا تقدم المبادئ التوجيهية للجنة الأفريقية إرشادات معيّنة حول الإجراء المتبع، باستثناء أنه يجب صوغ التقرير في إطار عملية تشاورية.

التحديات

- إخفاق الدول في التحضير لتقارير الدول.
- عدم اتساق مستوى الجودة في ما بين تقارير الدول.
- عدم مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة تقارير الدول.
- غياب الشفافية حول مواعيد بدء تحضير ومواعيد تقديم تقارير الدول، ما يحدّ من إمكانية مشاركة المجتمع المدني من مرحلة مبكرة في العملية.
- غياب الوعي بإجراءات إعداد تقرير الدولة على المستوى الوطني.

نصائح للمجتمع المدني

- يجب الضغط على الحكومة لكي تقدم تقريرها للجنة الأفريقية وأن تقدمه في الموعد المناسب.
- الضغط لضمان إشراك السلطات للأطراف المعنية ذات الصلة في عملية صياغة التقرير، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. لا تعني المشاركة في تحضير التقرير نفسه انتفاء قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم تقاريرها الموازية إلى اللجنة الأفريقية.
- لفت الانتباه إلى حالات إهمال الدولة في تقديم التقارير، على المستوى الوطني، من خلال التواصل المباشر مع الدول (رسائل المناصرة والاجتماعات مع الهيئات الحكومية المعنية) وبشكل غير مباشر من خلال نشر المقالات في الصحف.
- مطالبة أعضاء اللجنة الأفريقية بطلب معلومات عن مشاركة الأطراف المعنية في إعداد الدولة لتقريرها، بما يشمل مطالبة الدولة بتقديم قائمة بمنظمات المجتمع المدني المُشاركة.
- دعوة أعضاء اللجنة الأفريقية إلى متابعة التزام الدولة بالمبادئ التوجيهية للتقارير.
- التشجيع على تدريب الدول على الممارسات الفضلى لإعداد التقارير. قد تشمل هذه الجهود تنظيم فعاليات على المستوى الإقليمي من خلال الترتيب لمُراجعة أقران. آلية مراعة الأقران الأفريقية التي دشّنها الاتحاد الأفريقي في عام 2003 هي أداة تُفعّل بالاتفاق المتبادل بين طرفين وتدخل فيها الدول طوعًا على اعتبارها آلية أفريقية للمراقبة الذاتية.
- بسبب غياب المشاركة النشطة من أمانة اللجنة الأفريقية، فمن الضروري لمنظمات المجتمع المدني أن تخطط بنفسها جهود التواصل مع الأمانة بإرسال رسائل بالبريد الإلكتروني للجنة. يمكنها أيضًا طلب الرأي حول إمكانية إعداد الدولة للتقرير، والدفع بالتنسيق لتعزيز قدرة اللجنة الأفريقية على مطالبة الدولة بفتح باب المشاركة.
- تحديد والتعرف على عضو/ة اللجنة المسؤول/ة عن متابعة ملف دولتكم لبدء علاقة تعاونية وإشراك العضو/ة في العملية بالكامل.

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أنّ تشارك في كل مرحلة من المراحل

يمكن أن يسهم انخراط منظمات المجتمع المدني في عملية إعداد التقارير الدورية للدول في تحسين هذه العملية، سواء من خلال توفير المعلومات للحكومات وللجنة الأفريقية، أو من خلال متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها. وتستطيع منظمات المجتمع المدني تقديم ما تسميه اللجنة «تقارير ظل» أو التقارير الموازية لتقرير الدولة. ويجوز لأي منظمة إعداد وتقديم هذه التقارير، سواء كانت حاصلة على صفة المراقب لدى اللجنة أو لم تكن كذلك. وتكتسب هذه التقارير أهمية خاصة في الحالات التي لا تشارك فيها منظمات المجتمع المدني في إعداد تقرير الدولة، لكنها تُستخدم أيضًا كأداة مكملة للمشاركة المباشرة في حال تجاهلت الحكومات ملاحظات منظمات المجتمع المدني. وقد أعدّت اللجنة الأفريقية مبادئ توجيهية خاصة بتقارير الظل من الأطراف المعنية الأخرى (بخلاف الدولة) تحديدًا.[9]

ويهدف تقرير الظل إلى ما يلي:

- مساعدة اللجنة الأفريقية على تكوين صورة أكثر شمولًا عن حالة حقوق الإنسان في الدولة، من خلال تزويدها بمعلومات موثوقة وذات مصداقية، تختلف عن ما يرد في تقرير الدولة.
- تنبيه اللجنة إلى قضايا لم تتطرق إليها الدولة أثناء الاستعراض الخاص بها.
- تقديم توصيات موجهة للدولة.

9 المبادئ التوجيهية بشأن تقارير الظل، اللجنة الأفريقية، 2022:
https://achpr.au.int/en/documents/2022-10-28/guidelines-shadow-reports-african-commission-human-and-peoples

نصائح للمجتمع المدني

- الحرص على أن يكون التقرير واضحًا، وموجزًا، وموضوعيًا.
- الاستناد في الادعاءات إلى مصادر موثوقة ومُوثقة بشكل جيد؛ وتجنب الاعتماد الحصري على وسائل الإعلام.
- تقديم التقرير بإحدى اللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي: الإنجليزية، الفرنسية، البرتغالية، العربية، السواحيلية، الإسبانية.
- إدراج توصيات «ذكية» (أي محددة، وقابلة للقياس، قابلة للتحقيق، موثوقة، ومحددة زمنياً) وموجهة إلى الدولة، مثل: «بحلول العام القادم، يجب إلغاء التحفظات المقدمة على المادة 14 من بروتوكول مابوتو بشأن الإجهاض الآمن، لتوفير بيئة مناسبة تتيح الوصول إلى وسائل منع الحمل وخدمات الإجهاض»، أو: "خلال الأشهر الستة المقبلة، ينبغي توجيه دعوة للمقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان لزيارة الدولة".
- التفكير في تنظيم تقرير الظل على شاكلة ترتيب الحقوق المنصوص عليها كما وردت في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- إدراج أسئلة محددة يُقترح أن يوجهها أعضاء اللجنة إلى الحكومة، مثل: «ما هي الخطوات العملية التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمواجهة التحديات التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان وضمان حمايتهن الفعلية من خلال إطار قانوني مُحدد؟"
- ضرورة أن يوضع في الاعتبار التعاون مع منظمات غير حكومية أخرى من خلال إعداد تقارير مشتركة أو جهود جماعية لتعظيم التأثير وتحسين النتائج.

يُوصى بتقديم تقرير الظل قبل موعد استعراض تقرير الدولة بثلاثين يومًا على الأقل، ويُفضل إرساله عبر البريد الإلكتروني، كما يمكن إرساله بالبريد العادي إلى أمانة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، على عنوان:

African Commission on Human and Peoples' Rights

31 Bijilo Annex Layout, Kombo North District, Western Region
P.O. Box 673
Banjul, The Gambia

Tel: (220) 4410 505
Fax: (220) 4410 504
Email: au-banjul@africa-union.org

المُراجعة الأوّلية للتقارير من قِبل اللجنة الأفريقية

عندما تستلم اللجنة الأفريقية تقريرًا ما، يجوز لها اتخاذ عدد من الخطوات في بداية عملية النظر فيه. ووفقًا للنظام الداخلي للجنة، فإنه بمجرد أن يتسلم الأمين التقرير من دولة معينة، يجوز له، بالتشاور مع اللجنة، أن يحيله إلى الآليات المتخصصة ذات الصلة ويطلب تعليقاتها. لا ينص النظام الداخلي بشكل واضح على الجهات التي ينبغي الرجوع إليها في هذا السياق، ولكن اللجنة تتبع، من الناحية العملية، نهجًا يتمثل في مشاركة التقارير مع منظمات المجتمع المدني الموثوقة التي تعمل على قضايا تلك الدولة. كما بدأت اللجنة مؤخرًا في نشر التقارير التي ستُعرض في جلستها القادمة على موقعها الإلكتروني. علاوة على ذلك، قد تقوم اللجنة بإعداد أسئلة موجهة إلى الدولة المعنية، تُرسل إليها قبل موعد الجلسة المقررة للنظر في تقريرها بستة أسابيع على الأقل. وتخضع عملية النظر في تقارير الدول لأحكام النظام الداخلي للجنة،[10] لا سيما المواد من 78 إلى 83.

التحديات

- غياب المعلومات المُتاحة على الملأ من اللجنة الأفريقية بشأن تاريخ استلام التقارير.
- ضعف التواصل من قبل اللجنة عند إعداد قائمة الأسئلة الأولية.

نصائح للمجتمع المدني

- الضغط على السلطات الوطنية لحثها على إتاحة التقارير التمهيدية لمنظمات المجتمع المدني.
- التواصل مع أعضاء وأمانة اللجنة لحثهم على نشر تقارير الدول في أقرب وقت ممكن.
- تقديم معلومات بديلة: بمجرد الحصول على نسخة من تقرير الدولة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني إعداد تقرير موازٍ من أجل استكمال تقرير الحكومة.
- تقديم أسئلة مقترحة تُوجه إلى الدولة قد يكون مفيدًا، حتى في حال عدم وجود تقرير موازٍ؛ ويمكن إرسال هذه الأسئلة مباشرةً عبر البريد الإلكتروني إلى المفوض المسؤول عن بلدك ومساعده.
- التنسيق مع المنظمات المشاركة في منتدى المنظمات غير الحكومية الذي يُعقد قبل كل دورة للجنة من أجل إدراج أسئلتكم المقترحة ضمن أولويات المنتدى والحصول على تأييد لها.
- نظرًا للدور المحوري الذي يؤديه العضو المكلّف بمتابعة أوضاع بلدك في سياق استعراض تقريرها، من الضروري الحفاظ على تواصل منتظم معه، مع إرسال نسخة من جميع الوثائق والمراسلات ذات الصلة إلى أمانة اللجنة.

10 النظام الداخلي، اللجنة الأفريقية، 2020: https://achpr.au.int/en/rules-procedure

عرض تقرير الدولة أثناء الدورة العلنية للجنة الأفريقية

تقوم اللجنة الأفريقية بإبلاغ الدولة في أقرب وقت ممكن بتاريخ الجلسة التي سيُنظر خلالها في تقريرها. وأثناء الجلسة، تُدعى الدولة إلى تقديم تقريرها، ثم تُتاح لأعضاء اللجنة فرصة طرح الأسئلة حول مضمون التقرير (ولا يشترط أن تقتصر الأسئلة على تلك التي تم إرسالها مسبقًا). وتشجع اللجنة الدول على إرسال ممثلين رفيعي المستوى ممن يمكنهم الرد على الأسئلة بفعالية. وعلى الرغم من أن العرض يُعقد خلال الجلسة العلنية ويُتاح لمنظمات المجتمع المدني الحضور، فإن طرح الأسئلة يقتصر فقط على أعضاء اللجنة.

التحديات

- قد تجد منظمات المجتمع المدني صعوبة في حضور الجلسات نظرًا لارتفاع التكاليف، خاصة في ظل انعدام القدرة على التنبؤ بموعد مناقشة تقارير الدول.
- لا يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بأخذ الكلمة مباشرة أثناء الاستعراض.

نصائح للمجتمع المدني

- إذا لم تتمكن/ي من الحضور، فكر/ي في التواصل مع منظمات أخرى تحضر جلسات اللجنة بانتظام لطلب المساعدة في نقل الأفكار أو المعلومات.
- التواصل مباشرة مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بمحتوى التقرير.
- التواصل مع أعضاء اللجنة والأمانة لحثهم على طرح الأسئلة التي تقترحها منظمات المجتمع المدني.
- الاستفادة من قدرة المنظمات الحاصلة على صفة مراقب على التعليق على بنود أخرى في جدول الأعمال لطرح نقاط واردة في تقرير الدولة المعنية. يمكن تناول العديد من القضايا إما من خلال البند المتعلق بالحالة العامة لحقوق الإنسان في أفريقيا أو ضمن بنود جدول الأعمال الموضوعية.
- فكر/ي في تنظيم فعاليات جانبية أو جلسات إحاطة خاصة للمفوضين كمحافل بديلة لمناقشة محتوى تقارير الدول.
- إدراج إحصاءات من مصادر موثوقة وأمثلة تفصيلية لحالات واقعية يُعد وسيلة فعالة لتوضيح انتهاكات حقوق الإنسان. ولا يجوز أن يعتمد التقرير الموازي بشكل حصري على المقالات الصحفية، بل يجب أن يركز على الحالة الفعلية لحقوق الإنسان في البلد، وليس على الوضع السياسي العام.
- صياغة أسئلة مقترحة ليطرحها أعضاء اللجنة، منظمة حسب الموضوع وأحكام الميثاق الأفريقي ذات الصلة، مع إدراجها ضمن تقرير المجتمع المدني.

المشاركة الشخصية في اللجنة الأفريقية

عند حضور استعراض تقرير دوري لدولة ما خلال دورة اعتيادية للجنة الأفريقية، يجب أن تأخذ في الاعتبار احتمالية تعرضك لإجراءات انتقامية. تشير هذه الإجراءات إلى التدابير العقابية أو أشكال الترهيب الأخرى التي قد تلجأ إليها الدول (أو الجهات غير الحكومية) بهدف ردع المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني عن الانخراط في العمل الحقوقي.

وقد يتعرض الشخص لهذه الإجراءات نتيجة تعاونه أو محاولته التعاون مع اللجنة. وفي سياق إجراء إعداد التقارير، لا يحدث ذلك عادة قبل الاستعراض الفعلي للدولة، إذ تظل جميع المراسلات سرية حتى موعد الجلسة (أي أن الدولة لن تعلم بتقريرك الموازي قبل الجلسة على أقرب تقدير).

غير أن الانتقام قد يحدث أثناء أو بعد استعراض الدولة، نظرًا لأن هذه المداولات تُعقد في جلسات اعتيادية علنية للجنة. لذا، عليك تقييم مدى احتمالية تعرضك لأي انتقام قبل الانخراط في هذا الإجراء، واتخاذ قرار مدروس بشأن المشاركة (وإن لزم الأمر، إعداد خطة طوارئ في حال قررت المضي قدمًا في المشاركة).

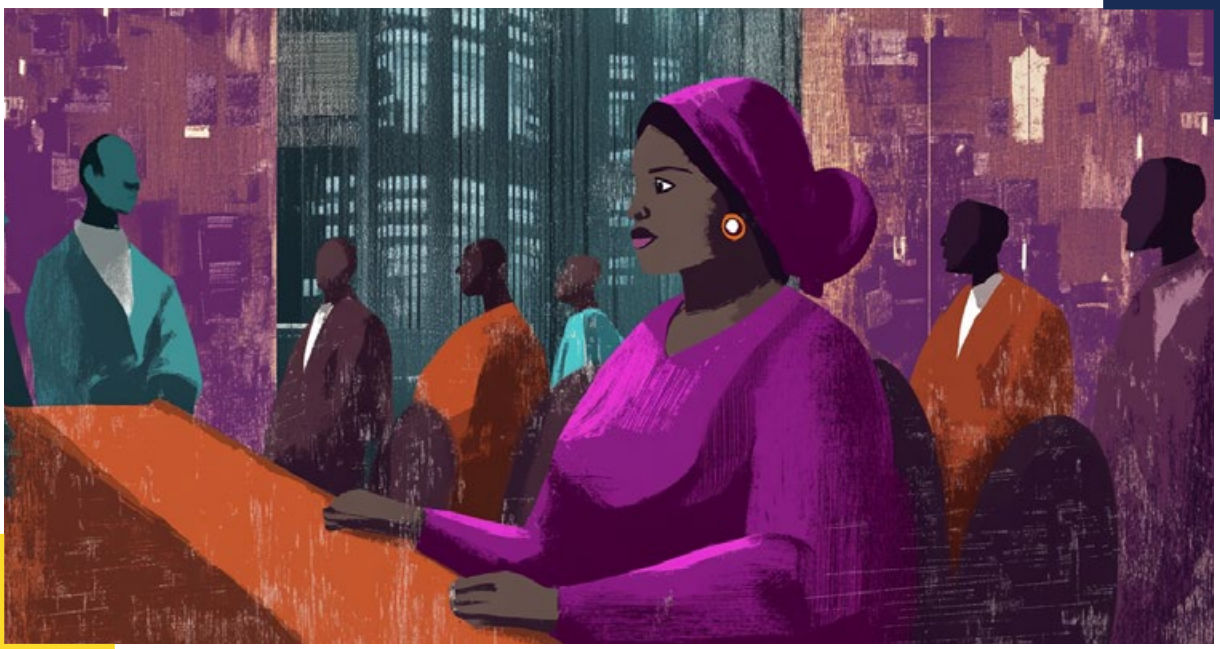

التقييم النهائي لتقرير الدولة واعتماد التوصيات الختامية

ما إن تجمع اللجنة الأفريقية كافة المعلومات المتاحة (وتشمل تقرير الدولة، والمواد المُقدمة من منظمات المجتمع المدني، وردود الدولة على أسئلة أعضاء اللجنة)، تنفذ تقييمًا نهائيًا للتقرير. إذا قرر أعضاء اللجنة أن الدولة لم تستوف بعض التزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي، فقد تقدم ملاحظات وتوصيات بذلك للدولة.

التحديات

- من الصعب على المجتمع المدني التواصل مع أعضاء اللجنة في هذه المرحلة من العملية. تُعتمد الملاحظات والتوصيات الختامية عمومًا في جلسة مغلقة، ما يحدّ من فرص التواصل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني.

نصائح للمجتمع المدني

- تقديم مقترحات بتوصيات محتملة في مراحل المشاركة المبكرة مع اللجنة الأفريقية. ويمكن أيضًا تضمين هذه المقترحات بالتوصيات في تقارير المجتمع المدني المرفوعة للجنة.
- التواصل مع الأعضاء من أجل التشجيع على اعتماد توصيات بعينها وتنفيذها.

رفع الملاحظات الختامية للدولة لتقدم التعليقات عليها

تقوم اللجنة الأفريقية بعد ذلك برفع ملاحظاتها إلى الدولة الطرف لتعلق عليها وربما تحدد لها موعدًا نهائيًا لتقديم هذه التعليقات. قد تختار اللجنة الأفريقية أيضًا رفع هذه الملاحظات إلى جمعية رؤساء الدول والحكومات بالاتحاد الأفريقي ومعها التعليقات من الدولة.

التحديات

- غياب التواصل السريع والمتزامن في ما يخص رفع التوصيات والملاحظات.

نصائح للمجتمع المدني

- تنظيم أعمال مناصرة مع الحكومة لضمان ردها السريع على التقييم الأوّلي للجنة الأفريقية.

تنفيذ الدولة للتوصيات

لا تنتهي عملية تقرير الدولة الفعّالة بتبني التوصيات؛ إنما يجب أن تستمر في الفترة الممتدة بين تقريرين، وتُستأنف الأعمال ذات الصلة على المستوى الوطني. لمنظمات المجتمع المدني دور محدد تلعبه لضمان تنفيذ توصيات اللجنة الأفريقية وضمان المتابعة بشأنها على مستوى الدولة.

التحديات

- عدم تركيز اللجنة الأفريقية على ضرورة أن تعمل الدولة على تنفيذ التوصيات.
- عدم قدرة اللجنة الأفريقية على إنفاذ التوصيات غير المُلزمة قانونًا.
- غياب الإرادة السياسية من قِبل الحكومات على مسار تنفيذ التوصيات.
- غياب التنسيق بين هيئات الدولة المسؤولة عن تنفيذ التوصيات.
- تكون بعض التوصيات مُبهمة وفضفاضة، ما يصعّب من عملية المتابعة حول تنفيذها.

نصائح للمجتمع المدني

- ضرورة بذل أنشطة المناصرة مع اللجنة الأفريقية، من أجل ضمان الكشف على الملأ عن الملاحظات الختامية، لا سيما عندما لا تبذل الدولة جهودًا كافية لضمان الامتثال.
- تعميم التوصيات المتوفرة والتوعية بشأنها.
- تنفيذ حملات مناصرة دعمًا لتوصيات اللجنة الأفريقية على المستوى الوطني.
- مراقبة امتثال الحكومة لتوصيات اللجنة الأفريقية وتوفير هذه المعلومات - حول المراقبة والرصد - للجنة الأفريقية.
- الدفع بالتعاون بين اللجنة الأفريقية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، من أجل تنفيذ أعمال مناصرة مشتركة لتنفيذ التوصيات المماثلة.
- بذل أعمال المناصرة مع الحكومات لضمان رفعها بانتظام للتقارير للجنة الأفريقية، حول وضعية تنفيذ التوصيات السابق تقديمها إليها.

دراسات حالة للاشتباك في عملية الاستعراض الدوري

1. ناميبيا - وقف تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين الطرفين

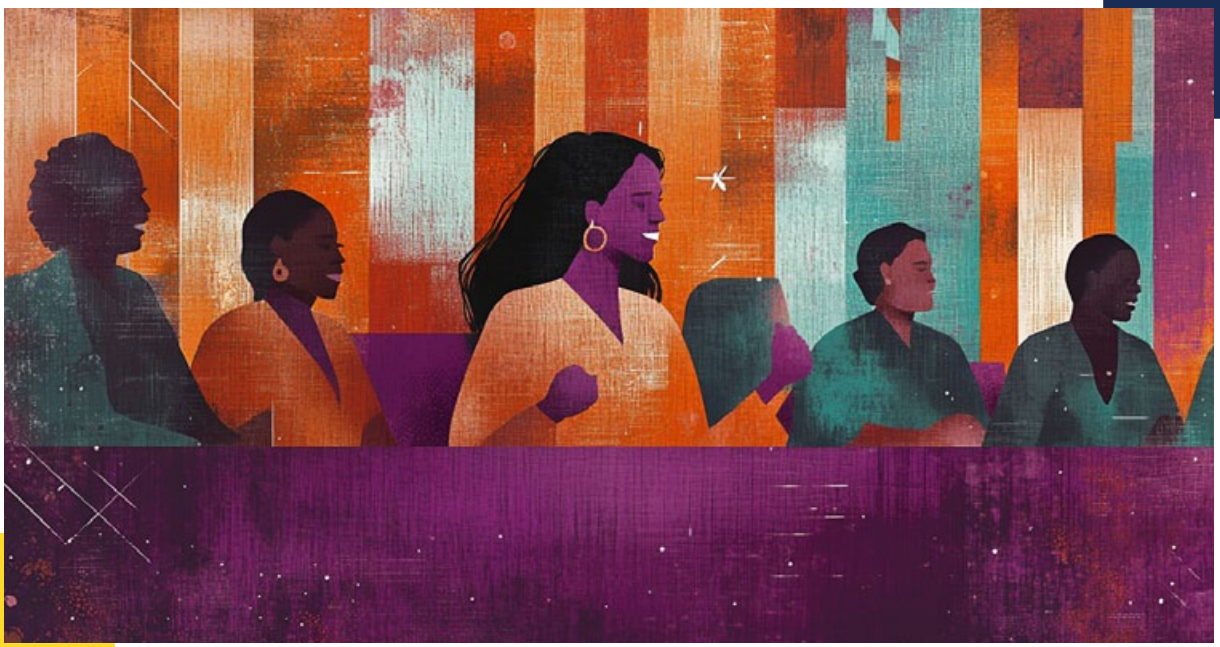

قبيل الدورة الاعتيادية التاسعة والستين للجنة الأفريقية، قامت الخدمة الدولية لحقوق الإنسان والشبكة التقاطعية الناميبية بتقديم تقرير ظل لفت الانتباه إلى الانتهاكات لحقوق مجتمع الميم والمدافعات/ين عن حقوق مجتمع الميم في ناميبيا. دعا التقرير ناميبيا إلى إلغاء القوانين التمييزية ضد مجتمع الميم وإلى جعل تشريعاتها الوطنية متسقة مع الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والذي يحظر جميع أشكال التمييز. تعامل الوفد الناميبي بشكل إيجابي مع منظمات المجتمع المدني وأعرب عن الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين كافة. ولقد أسهمت الرؤى المقدمة عبر التقرير في إنها تجريم العلاقات المثلية بين الجنسين في 2024.

- مقال و تقرير ظل.
- مقال العفو الدولية.
- مقال «التايمز».

2. النيجر – التزام أعضاء اللجنة بضمان إتاحة مساحة لتمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة

تُعد النيجر من الدول القليلة في أفريقيا التي تفي بالتزاماتها في تقديم التقارير إلى اللجنة الأفريقية في الوقت المحدد. فبعد استعراضها السابق في عام 2017، قدّمت الحكومة تقريرها الدوري الخامس عشر، والذي يغطي الفترة من 2017 إلى 2019، حيث استعرض التقرير التقدّم المُحرز في ما يتعلق بوضع حقوق الإنسان، بما في ذلك التصديق على المعاهدات والبروتوكولات الدولية.

وقبيل استعراض التقرير، قدّم كلٌّ من الخدمة الدولية لحقوق الإنسان وائتلاف منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية (CODDHD) تقرير ظل بشأن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد. وخلال الحوار مع الدولة، كان من اللافت ورود العديد من الإشارات إلى هذا التقرير، حيث طُرحت عدة أسئلة تناولت بشكل مباشر عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وكانت متأثرة بالتقرير بشكل واضح، من بينها:

> كيف تُنظَّم حملات التوعية بشأن عقوبة الإعدام، وما هي المنظمات غير الحكومية المشاركة في تلك الحملات؟
>
> ما طبيعة ورش العمل التدريبية التي تقدمها الدولة لمنظمات المجتمع المدني، وكيف يمكن تمويلها؟

وتُبرز هذه التجربة أهمية طرح أسئلة واضحة ومحددة، وتقديم توصيات يمكن لأعضاء اللجنة الاستفادة منها خلال جلسات الاستعراض.

- ملخص بالاستعراض (ISHR).
- تقرير الظل (CODDHD و ISHR).

الختام

إن آلية تقارير الدول كما أوضحناها أعلاه - وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها وثغراتها الراهنة - تبقى فرصة ثمينة للاشتباك مع منظومة حقوق الإنسان الأفريقية. بصفتها الآلية الأساسية للجنة الأفريقية المُكرّسة لتعزيز حقوق الإنسان، فهي فرصة فريدة لتسليط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان في بلدكم. ورُغم اقتصار الموارد وعدم القدرة على التنبؤ بمجرى ومسار مداولات اللجنة، واحتمالات الانتقام والتنكيل، فإن الآلية وفي ظل المشاركة الفعالة من المجتمع المدني قد تعود بنتائج قيّمة للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا.

للمزيد عن اللجنة الأفريقية، يُرجى الاطلاع على الموقع التعليمي للخدمة الدولية لحقوق الإنسان: https://academy.ishr.ch

حقوق © الصورة: المركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ACDHRS)

International Service for Human Rights

لمزيد من المعلومات عن عملنا وعن أية قضايا أو نقاط أثيرت في هذه المطبوعة، يُرجى زيارة موقعنا: www.ishr.ch
أو التواصل معنا على: **information@ishr.ch**

@ishr.ch

International Service for Human Rights

@ISHRglobal

@ISHRGlobal

@ISHRGlobal

@ISHRGlobal

مكتب جنيف

Rue de Varembé 1, 5th floor, P.O. Box 16,
CH-1211 Geneva 20 CIC, Switzerland

مكتب نيويورك

777 UN Plaza, 7th floor, New York,
NY 10017, USA